



## الحرمان من الكرامة

التمييز المنهجي والمعاملة المتسمة بالعدوانية بحق المواطنين السعوديين من الشيعة

Copyright © 2009 Human Rights Watch  
All rights reserved.  
Printed in the United States of America  
ISBN: 1-56432-536-9  
Cover design by Rafael Jimenez

Human Rights Watch  
350 Fifth Avenue, 34th floor  
New York, NY 10118-3299 USA  
Tel: +1 212 290 4700, Fax: +1 212 736 1300  
hrwnyc@hrw.org

Poststraße 4-5  
10178 Berlin, Germany  
Tel: +49 30 2593 06-10, Fax: +49 30 2593 0629  
berlin@hrw.org

Avenue des Gaulois, 7  
1040 Brussels, Belgium  
Tel: + 32 (2) 732 2009, Fax: + 32 (2) 732 0471  
hrwbe@hrw.org

64-66 Rue de Lausanne  
1202 Geneva, Switzerland  
Tel: +41 22 738 0481, Fax: +41 22 738 1791  
hrwgva@hrw.org

2-12 Pentonville Road, 2nd Floor  
London N1 9HF, UK  
Tel: +44 20 7713 1995, Fax: +44 20 7713 1800  
hrwuk@hrw.org

27 Rue de Lisbonne  
75008 Paris, France  
Tel: +33 (1)43 59 55 35, Fax: +33 (1) 43 59 55 22  
paris@hrw.org

1630 Connecticut Avenue, N.W., Suite 500  
Washington, DC 20009 USA  
Tel: +1 202 612 4321, Fax: +1 202 612 4333  
hrwdc@hrw.org

Web Site Address: <http://www.hrw.org>

## الحرمان من الكرامة التمييز المنهجي والمعاملة المتسمة بالعدوانية بحق المواطنين السعوديين من الشيعة

- I. الملخص ..... 1
- توصيات لحكومة المملكة العربية السعودية..... 2
- منهج التقرير ..... 3
- II. الشيعة في ظل الحكم السعودي ..... 5
- III. التمييز الكامن وراء الأحداث ..... 9
- IV. مصادمات المدينة ..... 14
- وقائع مقبرة البقيع ..... 14
- V. وقائع اعتقال المتظاهرين المتضامنين ..... 17
- VI. إغلاق المساجد وتوقيف القيادات الدينية ..... 19
- الخبر ..... 19
- الأحساء ..... 20
- VII. أحكام القانون الدولي ذات الصلة ..... 21
- شكر وتنويه ..... 24

## ١. الملخص

أدى خروج زوار سعوديين شيعة إلى المدينة المنورة في فبراير/شباط 2009 من أجل إحياء ذكرى المولد النبوي، إلى مصادمات عنيفة بين الزوار وقوات الأمن السعودية. وشملت هذه القوات عناصر من الأمر بالمعروف ممن لا يرتدون الزي الرسمي، وهم مجموعة من السنة الملتزمين، المعارضين لما يعتبرونه بدع الشعائر الشيعية الكافرة الخاصة بإحياء المناسبات والخروج في زيارات للقبور والأضرحة. والسبب المباشر لمصادمات المدينة كان قيام رجل يُعتقد أنه ينتمي إلى الأمر بالمعروف بتصوير نساء من الشيعة في 20 فبراير/شباط. واستمرت المصادمات في منطقة مقبرة البقيع بالمدينة، لمدة خمسة أيام، وأسفرت عن اعتقال العشرات من الزوار الشيعيين. وقد غدت مصادمات المدينة وما تلاها من أحداث في المنطقة الشرقية، أقوى التوترات الطائفية القائمة التي تشهدها المملكة منذ سنوات عديدة.

وتعكس أحداث البقيع في جزء منها هذه التوترات القديمة والقائمة، لكنها أيضاً كانت بمثابة منفذ للتعبير عن الغضب في صفوف الشيعة (10 إلى 15 في المائة من السكان في المملكة) وهو الغضب المتراكم جراء التمييز الحكومي المنهجي في مجالات التعليم ونظام العدالة، والحريات الدينية بشكل خاص. ويواجهون أيضاً الإقصاء من التوظيف الحكومي. ومن جانبها ردت الحكومة بإجراءات قمعية تمثلت في أعمال توقيف ومداهمات على منافذ التعبير العلني عن الآراء الشيعية، بدلاً من سعيها للحوار منعاً للمزيد من المصادمات.

وفي أواخر فبراير/شباط ومطلع مارس/آذار، وقعت مظاهرات سلمية، في أغلبها، تضامناً مع المقبوض عليهم في مصادمات المدينة، وهذا في المنطقة الشرقية، ذات التركيبة السكانية التي يغلب عليها الشيعة؛ مما أدى إلى رد قوات الأمن بحملة قمعية. ولا تسمح المملكة بأي من أشكال التظاهر، حتى المظاهرات السلمية. وأوصى نمر النمر – رجل الدين الشيعي من مدينة العوامية المعروف بمعارضته للسياسات السعودية – في خطبته يوم الجمعة 13 مارس/آذار بأن ينظر أبناء مذهبه في أمر الانفصال عن المملكة العربية السعودية إذا استمر إهدار حقوقهم. وأسفر سعي قوات الأمن للقبض على النمر – الذي اختبأ – عن المزيد من الاحتجاجات الشيعية المؤيدة للشيخ نمر النمر، وأدت للمزيد من القمع.

واعترضت قوات الأمن أكثر من 50 شخصاً في المنطقة الشرقية، منهم أطفال، جراء المشاركة في المظاهرات. وتم احتجاز أكثر من 24 شخصاً حتى الأول من يوليو/تموز. وساعدت إجراءات مثل إصدار العفو الملكي عن المحتجزين، ووقف الاعتقالات التعسفية بعد مارس/آذار، والتصريح بالولاء للدولة من قبل الشيعة المعتدلين، إلى تخفيف وطأة تصاعد الوضع في الشهور التالية.

إلا أن التمييز الكامن وراء الأحداث المذكورة تزايد. فمنذ أحداث فبراير/شباط – مارس/آذار، كثفت السلطات من قيودها القائمة على حياة الشيعة العامة. فمنذ عام 2008 اعتقلت السلطات وهددت ملاك دور الصلاة الجماعية في الخبر للضغط عليهم كي يوقعوا تعهدات بإغلاقها. ومنذ عام 2001 فرضت السلطات في الأحساء عقوبات بالسجن، بعيداً عن القضاء، على قيادات دينية مسؤولين عن صلاة الجماعة لدى الشيعة، وعلى أشخاص يبيعون أغراضاً

تُستخدم في الشرائع الشيعية مثل يوم عاشوراء ويوم قريعون، والاحتفال بالمناسبتين ما زال محظوراً على العديد من التجمعات الشيعية في السعودية.

وهذه الإجراءات القمعية أوجبت من الغضب لدى الشيعة جراء الأحساء بالتمييز. إذ هم يشاهدون كيف تتسامح الحكومة مع التصريحات التهيجية غير المتسامحة التي يدلي بها بعض رجال الدين السعوديين من السنة، عن الشيعة، فيما تمنع – الحكومة – الشيعة من مجرد إحياء الشرائع الدينية البسيطة مثل صلاة الجماعة. ومن أشكال تمييز الحكومة ضد الشيعة، التمييز في نظام العدالة بناء على قانون ديني يتبنى التفسير السنوية للشريعة فقط، ونظام التعليم الذي يستبعد الشيعة من تعليم الدين، وأطفال الشيعة المحظور عليهم تعلم مذهبهم الديني. وهذا الفصل الطائفي، وعدوانية الدولة السعودية والمجتمع السني، وريبتهم من السعوديين الشيعة؛ لا تعكس فحسب عدم التسامح الديني، بل أيضاً التوترات السياسية القائمة جراء خطورة السياسات الشيعية لجهات أخرى متاخمة، من حزب الله الشيعي في لبنان، إلى الهيمنة الشيعية على مجريات الحياة السياسية في العراق، والمخاوف من المخططات الشيعية الواردة من إيران، وسكان دول الخليج الآخرين من الشيعة، ومنها السعودية نفسها.

وقد بادر الملك عبد الله – ولي العهد في عام 2003 – بإطلاق برامج للحوار الوطني بين الشيعة والسنة، وجماعات أخرى، لكن لم تنته هذه البرامج إلى مُنجز هام. وفي عام 2008 ترأس الملك الدعوة إلى التسامح بين أديان العالم، في الجمعية العامة للأمم المتحدة بمدينة نيويورك، لكنه تجاهل تعزيز التسامح مع الأقلية الشيعية السعودية.

إن على الحكومة السعودية أن تتصدى على وجه السرعة للأسباب الكامنة وراء التوترات الطائفية، وأن تضع حداً للتمييز المنهجي المُمارس على الشيعة.

### **توصيات لحكومة المملكة العربية السعودية**

على المملكة العربية السعودية أن تتشئ:

- لجنة للتحقيق، تحت إشراف هيئة حقوق الإنسان الحكومية، وبمشاركة من هيئة التحقيق والادعاءات العامة، للتحقيق في ظروف وملابسات أعمال عنف المتظاهرين وقوات الأمن من 20 إلى 24 فبراير/شباط في منطقة مقبرة البقيع بالمدينة المنورة. كما ينبغي عليها أن تحقق في مشروعية الاعتقالات والاحتجاز إثر أحداث المدينة، وبحق المتظاهرين في فبراير/شباط ومارس/آذار بمنطقة الصفوة والعوامية والقطيف. كما ينبغي عليها أن تقاضي المشتبهين بالتورط في أعمال عنف غير مشروعة، وأن تؤدب المسؤولين الذين أمروا بهذه الاعتقالات التعسفية أو نفذوها. وعلى اللجنة أن تسمع شهود العيان على الأحداث وأن تعلن عن نتائجها علناً، وأن تكون لديها سلطة الأمر بصرف التعويضات لمن عانوا جراء العنف والاحتجاز غير القانونيين على أيدي السلطات.
- لجنة المواطنة المساوية، تحت إشراف المركز الوطني للحوار، بمشاركة موسعة، تشمل أعضاء مجلس الشورى وأعضاء هيئة حقوق الإنسان والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وأعضاء المجالس المحلية المُنتخبين، والقيادات القبلية والدينية والمجتمعية في المنطقة الشرقية. على اللجنة أن تنظر في أمر إصدار توصية بإنشاء مجلس وطني لمناهضة التمييز، حسبما أوصت لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري. وعلى اللجنة أن تبحث في سبل لـ:

- حماية حرية الشيعة في العبادة، لا سيما في المناطق ذات الكثافة السكانية الشيعية العالية، بما في ذلك حرية بناء والحفاظ على مساجد وحسينيات، وطباعة واستيراد وتوزيع مواد دينية، وإقامة مراسم الاحتفالات الدينية العامة.
  - حماية حرية الآباء في ضمان تلقي أبنائهم للتعليم الديني بما يتفق ومعتقدهم، وحرية الأطفال في القدرة على اختيار مذهبهم الديني وممارسة شعائره. ويشمل هذا كفالة الحق – في المدرسة – في الامتناع عن أو الخروج من فصول التعليم الديني السنوي التي تُعتبر مغايرة للتعاليم الشيعية، والحق – كلما أمكن (وعلى الحد الأدنى، في المناطق التي يشكل الشيعة فيها نسبة يُعتد بها من السكان) – في تلقي التعاليم الدينية طبقاً للمعتقدات الشيعية وعلى نفس مستوى ما يتلقاه التلاميذ السنة من تعليم ديني. ويستتبع ممارسة هذا الحق للسماح للشيعة بتدريس الدين في المدارس.
  - ضمان المساواة في التوظيف، وفي القدرة على الانتماء في مؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك المرافق الأمنية والمناصب الوزارية الرفيعة، والمجالس المحلية والخاصة بالمناطق ومجلس الشورى، والأكاديميات العسكرية.
  - ضمان المساواة في الحصول على خدمات القضاء، بما في ذلك اعتبار جميع الأفراد متساوين أمام القانون بغض النظر عن هويتهم المذهبية، وأن القضاة الشيعة المؤهلين يمكنهم تولي مناصب في القضاء بالمحاكم العادية، لا سيما في المناطق ذات التركيز السكاني الشيعي.
  - لجنة معنية بالأماكن المقدسة، لتواصل أنشطة مبادرة مكة للحوار بين الأديان، المُبرمة في يونيو/حزيران 2008 تحت إشراف رابطة العالم الإسلامي، للخروج بسبل لمشاركة المساحات المخصصة للعبادة في مكة والمدينة فيما بين أنصار مختلف المذاهب الإسلامية، مع احترام الممارسات الدينية الغالبة على المجتمع السعودي بشكل عام. وعلى اللجنة أن تولي انتباه خاص للتنوع في تركيبة حراس الأمن والمسؤولين الأمنيين بهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، مع تلقيهم للتدريب اللائق، ممن يعملون في أماكن العبادة المشتركة تلك.
- وعلى المملكة العربية السعودية أن تُشرك كبار مسؤوليها الدينيين – مثل مكتب المفتي ومجلس كبار علماء الدين ووزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد – في مساعي نبذ خطاب عدم التسامح الديني الصادر عن المسؤولين وغيرهم من أصحاب الأصوات المؤثرة.

### منهج التقرير

لم تسمح السلطات السعودية لـ هيومن رايتس ووتش بالدخول إلى البلاد بغرض إجراء الأبحاث داخل المملكة، منذ بعثة بحثية من المنظمة للسعودية تمت في نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول 2006. وقد زار عاملون في هيومن رايتس ووتش المملكة في مايو/أيار 2007 وفي مارس/آذار 2008 وفي مايو/أيار 2009، لكنهم تعرضوا للتضييق في المقابلات الرسمية والخاصة.

زار باحثون من هيومن رايتس ووتش المنطقة الشرقية في فبراير/شباط وديسمبر/كانون الأول 2006، وقابلوا نحو 24 شخصية شيعية بارزة وضحايا لانتهاكات حقوق الإنسان. كما قابلنا شيعة من المنطقة الشرقية يقيمون في البحرين في ديسمبر/كانون الأول 2007، وشيعة من المدينة المنورة في الرياض في مايو/أيار 2007.

وبسبب المعوقات الحكومية التي منعت هيومن رايتس ووتش من إجراء الأبحاث في المملكة منذ عام 2006، فإن المعلومات الحديثة الواردة في هذا التقرير تستند إلى المقابلات عبر الهاتف بنشاط حقوقيين شيعة من السعودية، ومواطنين عديدين من الشيعة السعوديين شاركوا في احتجاجات ومصادمات المدينة والصفوة والعوامية، وكذلك مقابلات هاتفية مع قيادات دينية بالأساس من الخبر والأحساء، وكذلك مقابلات هاتفية ورسائل بريد إلكتروني مع سعوديين سنة وشيعة من الناشطين بمجال حقوق الإنسان وقيمون في المنطقة الشرقية. ولحماية من تمت مقابلتهم من الانتقام، قمنا بحجب الأسماء أو استخدمنا أسماء مستعارة لمصادرنا، ما لم يُعلنوا عن استعدادهم للإشارة إليهم في التقرير بالاسم.

وفي 26 أغسطس/آب 2009 أرسلت هيومن رايتس ووتش رسالة إلى الحكومة السعودية تسأل فيها عن التحقيقات في أحداث البقيع واحتجاجات وأعمال التوقيف في المنطقة الشرقية، وعمّا اتخذته المملكة من إجراءات للتصدي للتمييز في العبادة والتعليم والتوظيف والنظام القضائي. وحتى 3 سبتمبر/أيلول لم ننتلق رداً.

## .. الشيعة في ظل الحكم السعودي

أغلب سكان المملكة العربية السعودية من السنة، والوهابية هي المذهب الرسمي للمملكة. ويعيش أغلب أتباع الإثنى عشرية الشيعة في المملكة، بالمنطقة الشرقية، والمدينة موطن المدعوين بالنخالة.

وتعود الهيمنة الوهابية إلى أكثر من قرنين ونصف القرن من الزمان. ففي عام 1744 وجد الشيخ محمد عبد الوهاب، صاحب الرؤية المُجددة التحديثية المتجول، الملاذ الآمن بالقرب من المنطقة التي أصبحت حالياً مدينة الرياض، طرف القائد المحلي محمد بن سعود. واتفقا على توحيد قضيتهما، مع منح عبد الوهاب الشرعية الدينية للحاكم، خاصة في سبيل توسيع مجال حكمه، ومنح بن سعود لعبد الوهاب حرية تخليص السكان مما رأى فيه قرون من الزمان من البدع الضالة الخاطئة والعودة بهم إلى مسار صحيح الإسلام. بحلول عام 1792 كان آل سعود قد غزوا مناطق شيعية في القطيف والأحساء، ثم دأبوا على التنازع عليها مع العثمانيين طيلة قرن بعد ذلك التاريخ. وفي عام 1913 سلم العثمانيون المنطقة لقوات عبد العزيز آل سعود، مؤسس المملكة الحديثة. وكان الملك عبد العزيز (الذي مات في عام 1953) حسب رواية المؤرخين "يحتقر الشيعة"، لكنه وجد نفسه عالقاً بين التسليم لـ "الكرهية التي أبداها العلماء الوهابيون على طول الخط للشيعة" من جانب، وحقائق الكثافة السكانية العالية للشيعة في بعض المناطق، بحيث لا يمكن إخضاع تلك المناطق إلا بالاستعانة بعدد كبير من القوات، مع فرض الضرائب على الموارد المالية الشيعية؛ مما يساعد جهود التوسع السعودية، بالإضافة إلى الحاجة لأخذ الدبلوماسية الدولية في الاعتبار، لا سيما المصالح البريطانية في الخليج.<sup>1</sup> إلا أن الدولة السعودية الجديدة سمحت في بداية الأمر لـ "المتطرفين الوهابيين بإنفاذ... سياسة دينية قمعية" إزاء الشيعة،<sup>2</sup> بما في ذلك مطالبات بالتحول قسراً إلى المذهب السني.<sup>3</sup> وحين نشب النزاع بين القوة الوهابية المتطرفة المقاتلة، الإخوان، والملك، تم سحق الإخوان وتم تفكيك المجموعة في عام 1930، وخَف عبء القمع الذي كان يواجهه الشيعة.<sup>4</sup>

وإثر اكتشاف النفط في الثلاثينات، فيما أصبحت حالياً المنطقة الشرقية، ومع تشغيل بعض الشيعة في صفوف شركة أرامكو – شركة النفط السعودية – تحول تركيز المطالب الشيعة نحو المزيد من الحقوق للعمال واستثمارات أكثر في البنية التحتية في المناطق ذات الحضور الشيعي.<sup>5</sup> وكانت هذه المطالبات في قلب الاحتجاجات الشيعية في "انتفاضة عام 1400"، وهي حركة اضطرابات محلية وقعت ضمن الاحتفالات المواكبة ليوم عاشوراء (وهو مناسبة هامة

---

<sup>1</sup> انظر: Guido Steinberg, "The Shiites in the Eastern Province of Saudi Arabia (al-Ahsa), 1913-1953," in Rainer Brunner and Werner Ende, eds., *The Twelver Shia in Modern Times. Religious Culture and Political History* (Cologne: Brill, 2001), صفحة 237.

<sup>2</sup> انظر: Laurence Louer, *Transnational Shia Politics. Religious and Political Networks in the Gulf* (New York: Columbia University Press, 2008) صفحة 21.

<sup>3</sup> انظر: Steinberg, "The Shiites in the Eastern Province," صفحة 248. وافق الملك عبد العزيز على مطالبات للإخوان في عام 1927 بإجبار الشيعة على التحول إلى "الإسلام"، وبإغلاق جميع المساجد والحسينيات الخاصة بالشيعة، ومنع الاحتفالات الدينية العلنية الشيعية.

<sup>4</sup> انظر: Louer, *Transnational Shia Politics*, صفحة 22.

<sup>5</sup> انظر: Robert Vitalis, *America's Kingdom. Mythmaking on the Saudi Oil Frontier* (Stanford, CA: Stanford University Press, 2007) صفحات 149 إلى 151.



للشيعة)، عام 1979،<sup>6</sup> وفيها تمادى بعض الشيعة السعوديين، وأعلنوا عن مطالب بالاستقلال.<sup>7</sup> وأدت الثورة الإسلامية لعام 1979 في إيران، التي يهيمن عليها الشيعة، إلى زيادة جراءة السعوديين الشيعة (احتفالهم بيوم عاشوراء ذلك العام أحد الأمثلة)، وأسهمت في زيادة دعم الحكومة السعودية لترويج الرسائل الدينية السنوية في الدوائر العامة وفي نظام التعليم.<sup>8</sup> هذه الرسائل تتبع التفسير الوهابي للإسلام، الذي كثيراً ما يُصور الشيعة على أنهم من غير المؤمنين.<sup>9</sup>

ووقع حادث عنيف أثناء موسم الحج السنوي إلى مكة، في عام 1987، حين شن حُجاج إيرانيون وشيعة من السعودية مظاهرة ضد السياسات الأميركية والإسرائيلية تحولت إلى مظاهرة عنيفة وأسفرت عن مقتل 400 حاج.<sup>10</sup>

وفي الثمانينات، هاجر بعض الشيعة السعوديين فراراً من القمع المتنامي ضدهم في وطنهم، وعبروا عن آرائهم، وشملت انتقادات موجّهة للحكومة، عبر النشر في صورة كتب وفي المجلات.<sup>11</sup> وفي عام 1993 توصلت الحكومة السعودية إلى تفاهم مع ممثلين عن المعارضين الشيعة المهاجرين يكفون بموجبه عن الكتابة والنشر، ويعودون إلى المملكة، ويصبحون من العناصر الموالية. وفي المقابل، وعدت السلطات بإطلاق سراح السجناء السياسيين، ورفع الحظر على السفر بحق النشطاء، وتخفيف التعاليم المعادية للشيعة في نظام التعليم المدرسي، والعمل على تحسين درجة المساواة بين الشيعة والسنة، لا سيما في التوظيف. وبعض النشطاء الشيعة عادوا، لكن ظل آخرون بالخارج لخشيتهم ألا تفي الحكومة بوعودها، ولأن الحل المذكور لم يكن في صالحهم بما يكفي، حسبما رأوا. وأقرت الحكومة عن بعض السجناء السياسيين ورفعت الحظر المفروض على السفر، لكن لم يتم إحراز تقدم يُذكر نحو تخفيف التصريحات غير المتسامحة أو التمييز.<sup>12</sup>

وفي عام 1995 اعتقلت الحكومة السعودية عدداً كبيراً من الشيعة في المنطقة الشرقية، للاشتباه في التورط في اضطرابات وقعت بالبحرين المجاورة للمملكة، وأغلب سكانها من الشيعة، لكن حكومتها يهيمن عليها السنة.<sup>13</sup>

---

<sup>6</sup> انظر: Toby Jones, "Rebellion on the Saudi Periphery: Modernity, Marginalization, and the Shi'a Uprising of 1979," *International Journal of Middle Eastern Studies*, vol. 38 (2006), صفحات 213 إلى 233.

<sup>7</sup> انظر: Tim Niblock, *Saudi Arabia: Power, Legitimacy, and Survival* (Abingdon and New York: Routledge, 2006), pp. 82-83. See also Jones, "Rebellion on the Saudi Periphery."

<sup>8</sup> انظر: Guido Steinberg, "The Wahhabi Ulama and the Saudi State," in Paul Aarts and Gerd Nonneman, eds., *Saudi Arabia in the Balance* (London: C.Hurst & Co., 2005), صفحات 28 و 29.

<sup>9</sup> انظر: Natana J. Delong-Bas, *Wahhabi Islam. From Revival and Reform to Global Jihad* (New York: Oxford University Press, 2004), صفحات 84 إلى 90.

<sup>10</sup> انظر: Niblock, *Saudi Arabia: Power, Legitimacy, and Survival*: صفحة 81.

<sup>11</sup> مقابلات هيومن رايتس ووتش مع حمزة الحسن وجعفر الشايب وصادق جبران، من ضمن المهاجرين الشيعة السعوديين في تلك الفترة إلى لندن، مارس/أذار 2008، القطيف، المنطقة الشرقية، فبراير/شباط 2006، والحقوف، المنطقة الشرقية، فبراير/شباط 2006، على التوالي.

<sup>12</sup> انظر: International Crisis Group (ICG), "The Shiite Question in Saudi Arabia," *Middle East Report No. 45*, September 19, 2005, <http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3678> (تمت الزيارة في 19 أغسطس/آب 2009). صفحة 4.

<sup>13</sup> هيومن رايتس ووتش/الشرق الأوسط، تقرير: Routine Abuse, Routine Denial. Civil Rights and the Political Crisis in Bahrain, June 1997, <http://www.hrw.org/en/reports/1997/07/01/routine-abuse-routine-denial> و هيومن رايتس ووتش، مقابلة مع رجلين من الشيعة في القطيف، فبراير/شباط 2006. الرجال من المنطقة الشرقية اعتقلوا في البحرين، وتم تسليمهم إلى السلطات السعودية، وتعرضوا للضرب المبرح أثناء الاحتجاز طرف السعودية في عام 1995.

و عاودت السلطات السعودية اعتقال أعداداً من الشيعة في المنطقة الشرقية إثر تفجيرات الخُبر في يونيو/حزيران 1996، والتي أسفرت عن مقتل 19 جندياً أميركياً. وتستمر السلطات في احتجاز تسعة من الشيعة دون محاكمة على صلة بالتفجيرات إثر اعتقالهم بين عامي 1996 و1999.<sup>14</sup>

ومنذ عام 2006 ازدادت حدة التوترات بين الشيعة والسنة في السعودية، وقد أجهها جزئياً التطورات في العراق والإحساس بتنامي النفوذ الإيراني في المنطقة.<sup>15</sup> وأثناء الحرب بين إسرائيل وحزب الله في يوليو/تموز وأغسطس/آب 2006، قمعت الحكومة مظاهرات للسنة وللشيعة تضامناً مع شيعة لبنان، واعتقلت شيعة في المنطقة الشرقية قاموا برفع صور وشعارات لحزب الله وحسن نصر الله، زعيم حزب الله، سواء في سياراتهم أو على هواتفهم النقالة.<sup>16</sup> وإثر ظهور تسجيل فيديو عليه إعدام الرئيس العراقي المخلوع صدام حسين في العراق في ديسمبر/كانون الأول 2006، مع سخريه مسؤولين من الحكومة العراقية الجديدة، وأغلبها من الشيعة، من صدام حسين، أظهرت تقارير إعلامية لوم بعض السنة في السعودية للشيعة بشكل عام، ومنهم الشيعة السعوديين، على قمع السنة في العراق.<sup>17</sup>

وقبل أن توسع العوامل الخارجية من هوة التوترات الداخلية بين السنة والشيعة في السعودية، اتخذت السلطات بعض الإجراءات لتعزيز احترام الأقلية الشيعية. ففي عام 2003 بدأ ولي العهد الأمير عبد الله - في ذلك الحين - في بعض برامج الحوار الوطني، وفيها جلس للمرة الأولى قيادات من الشيعة والسنة في السعودية على طاولة واحدة. كما خففت السلطات في عام 2005 من الحظر على الاحتفالات الدينية التي تتعقد بمناسبة يوم عاشوراء، فسمحت ببعض المراسم في القطيف (انظر أيضاً الفصل الثالث). وبين فبراير/شباط وأبريل/نيسان 2005 أجرت السلطات الانتخابات البلدية على نصف مقاعد المجالس البلدية، وهي أول انتخابات تشهدها أغلب مناطق المملكة، ولم تتدخل حين ربح الشيعة جميع المقاعد الستة المتنافس عليها في القطيف، وخمسة من ستة مقاعد في الأحساء.<sup>18</sup>

إلا أن احترام الكثير من السنة السعوديين للهوية الشيعية وتسامحهم مع المعتقدات الدينية الشيعية ما زال يعتبر هدفاً بعيداً. إذ دأب الشيوخ السعوديون على التصريح بأقوال توصي السنة بعدم تحية الشيعي أو الأكل معه.<sup>19</sup>

---

<sup>14</sup> مقابلات هيومن رايتس ووتش مع أقارب اثنين من المحتجزين، الدمام والقطيف، 18 ديسمبر/كانون الأول 2006. انظر أيضاً: هيومن رايتس ووتش، "عدالة غير آمنة: الاحتجاز التعسفي والمحاكمات غير العادلة في ظل القصور الذي يعتري نظام العدالة الجنائية السعودي"، مجلد 20، عدد 3 (E)، 24 مارس/آذار 2008، على: <http://www.hrw.org/ar/reports/2008/03/24-0> صفحات 125 إلى 128. تورط المسلحين الشيعة في هجمات الخبر تم التشكيك فيه. انظر: Gareth Porter, "Investigating Khobar Towers: How a Saudi Deception Protected bin Laden," Inter Press Service, <http://www.ipsnews.net/news.asp?idnews=47312> (تمت الزيارة في 4 يوليو/تموز 2009).

<sup>15</sup> انظر: Megan K. Stack, "Iraqi Strife Seeping Into Saudi Kingdom," Los Angeles Times, April 26, 2006, <http://articles.latimes.com/2006/apr/26/world/fg-shiites26> (تمت الزيارة في 19 أغسطس/آب 2009).

<sup>16</sup> مقابلات لـ هيومن رايتس ووتش مع شابين من الشيعة في تاروت والقطيف، المنطقة الشرقية، ديسمبر/كانون الأول 2006.

<sup>17</sup> انظر: Donna Abu-Nasr, "Sectarianism Casts Shadow Over Mideast," Associated Press, January 29, 2007, reproduced at [http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/01/29/AR2007012900972\\_pf.html](http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/content/article/2007/01/29/AR2007012900972_pf.html) (تمت الزيارة في 19 أغسطس/آب 2009).

<sup>18</sup> مقابلات هيومن رايتس ووتش مع جعفر الشايب، الرابع بمقعد في مجلس القطيف، وصادق جبران، الأحساء، فبراير/شباط 2006.

<sup>19</sup> انظر فتاوى الشيخ عبد الله بن جبرين، عضو بمجلس كبار العلماء، فتوى رقم 12869 "موقفنا من الرافضة"، وفتوى رقم 12461 "في طريقة التعامل مع الروافض"، وفتوى رقم 8222 "حكم تزويج الإسماعيلي بامرأة سنية"، وفتوى رقم 7827 "منع الشيعة من الصلاة في مساجد المسلمين"، وجميع الفتاوى أعلاه منشورة بلا تاريخ في موقع بن جبرين: عبد الله بن جبرين "فتاوى بن جبرين"، على: <http://ibn->

محاولات تجسير الهوى بين السنة والشيعية تواجهه في بعض الأحيان أيضاً القمع الحكومي. ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2006 ضغطت الحكومة على علماء دين شيعة من أجل تفكيك مجموعة شكلوها لمحاولة توحيد المناهج الدينية للثبوت من رؤية الهلال الجديد. ويستند التقويم الإسلامي إلى السنة القمرية، والاختلافات حول ثبوت الهلال الجديد، الذي يُعلم بداية المناسبات الدينية، هو مسألة خلافية متكررة بين السنة والشيعية.<sup>20</sup> وفي 4 فبراير/شباط 2007 اعتقلت الشرطة السرية السعودية مخلف بن دهمان الشمري، وهو ناشط حقوقي سني يدأب على محاولة توسيع التفاهم بين السنة والشيعية، واحتجزته لمدة ثلاثة أشهر لزيارته لعالم الدين الشيعي الأبرز في السعودية، الشيخ حسن الصفار.<sup>21</sup>

---

<sup>20</sup> بريد إلكتروني لـ هيو من رايتس ووتش من شخص مقرب من الشيخ فيصل العوامي، عضو بالمجموعة المقترحة، 11 نوفمبر/تشرين الثاني 2006. انظر أيضاً: "الإعلان عن إنشاء "مجلس الاستهلال الشرعي بمدینتي القطيف والدمام"، شبكة رصد الإخبارية، على: <http://www.rasid.com/artc.php?id=13227> (تمت الزيارة في 30 يوليو/تموز 2009)، وهيو من رايتس ووتش "الإسماعيليون في نجران: مواطنون سعوديون من الدرجة الثانية"، على: <http://www.hrw.org/ar/reports/2008/09/22-0> صفحة 22.

<sup>21</sup> هيو من رايتس فيرست في السعودية، بيان، 15 فبراير/شباط 2007، ومقابلة هاتفية لـ هيو من رايتس ووتش مع مخلف الشمري، 30 يوليو/تموز 2009.

### III. التمييز الكامن وراء الأحداث

اتهم شيعة المنطقة الشرقية الحكومة بالمسؤولية عن ثلاثة عقود من الزمان من التمييز بحقهم، وهذا بواسطة أسلوبيين أساسيين. الأول، زعموا أن الحكومة تحرمهم من المساحة الدينية والثقافية التي تسمح بها للسنة. ثانياً، يزعم الكثير من الشيعة أن الحكومة تميز ضدهم في التعليم، وفي إدارة نظام العدالة، وفي التوظيف.

والأحداث الواقعة منذ فبراير/شباط 2009 – وتناقش في الفصول التالية – تؤكد على وجود قيود مشددة على الحريات الدينية للشيعة السعوديين. لكن نسق القمع الموصوف له تاريخ أطول. فالهينات الحكومية تمنع ممارسة الشعائر الدينية الشيعية ويمنع رجال الشرطة أتباع المذهب الشيعي من التمتع بنفس حقوق العبادة المتاحة للسنة. ومع منع السلطات السعودية إحياء ذكرى يوم عاشوراء منذ السيطرة على ما يُعرف حالياً بالمنطقة الشرقية في عام 1913، لم تسمح السلطات بمثل هذا الاحتفال إلا منذ عام 2005، وهذا في القطيف، ولا يُسمح به إطلاقاً في الأحساء. وقامت الحكومة مؤخراً ببناء مساجد سنوية كبيرة في منطقة القطيف الشيعية في أغلبها، مع استمرارها في التضييق إلى حد كبير على إصدار تصاريح البناء وصيانة المساجد للشيعة (الرفض يمتد إلى مشروعات لا تلتزم المساندة المالية من الدولة، وهي المساندة التي تتمتع بها مشروعات بناء المساجد السنوية في أغلب الأحيان).<sup>22</sup>

ويشمل التاريخ الحديث للتمييز ضد الشيعة أسلوب تصوير الشخصيات الرسمية للشيعة ومعاملتهم بصفتهم أشخاص ذات إيمان مشكوك في أمره، ومن ثم اعتبارهم طبقة ثانية من المواطنين. وقد أعلن المفتي السعودي السابق، الشيخ عبد العزيز بن باز في عام 1993 أن احتفال الشيعة بالرمضان يوم قريعون هو "بدعة".<sup>23</sup> وقوة مثل هذه التصريحات الدينية، وما يستتبعها من حرمان الشيعة من حرياتهم الدينية، يُمكن أن تُرى في تصرفات مسؤولين التعليم المحليين بالمنطقة الشرقية. إذ أصدر أحمد بن غنيم، مدير التعليم في الأحساء، في سبتمبر/أيلول 2007، أمراً لجميع المدارس بمنع احتفالات القريعون.<sup>24</sup>

والتصريحات ضد الشيعة بصفتهم غير مسلمين تُسهم فيما تفرضه الدولة من قيود منهجية تمس بحريتهم في دور العبادة المشتركة مع السنة، مثل الأماكن المقدسة في مكة والمدينة. على سبيل المثال، في 5 أغسطس/آب 2007، كان سيد القزويني، وهو أميركي شيعي، يصلي في المسجد الحرام في مكة، بينما يقوم عضو من "هيئة الأمر بالمعروف... بمهاجمة المعتقد الديني الشيعي، ذاكراً أنهم يُعدون من الكفار... وأن الشيعة يعبدون الموتى والأحجار والأصنام"، حسبما قال لمؤسسة الخوي، وهي مؤسسة شيعية على اسم عالم شيعي إيراني كان يعيش في العراق. وقالت هيئة

<sup>22</sup> انظر: Scott Wilson, "Shiites See an Opening in Saudi Arabia. Municipal Vote in East Could Give Suppressed Minority Small Measure of Power," Washington Post, February 28, 2005, <http://www.washingtonpost.com/wp-dyn/articles/A58262-2005Feb27.html> (تمت الزيارة في 3 أغسطس/آب 2009).

<sup>23</sup> المملكة العربية السعودية، الرئاسة العامة للتحكمية والفتاوى والدعوة والإرشاد، الأمانة العامة لمجلس كبار العلماء، فتوى رقم 15532، 15 مايو/أيار 1993. توجد نسخة لدى هيومن رايتس ووتش.

<sup>24</sup> المملكة العربية السعودية، وزارة التربية والتعليم، (280) إدارة التربية والتعليم بمحافظة الأحساء (بنين)، إدارة التوعية الإسلامية "تعميم لجميع الوحدات والإدارات والأقسام ومراكز الإشراف التربوي والمدارس والمعاهد، رقم 27166/34"، 25 سبتمبر/أيلول 2007. توجد نسخة لدى هيومن رايتس ووتش.

الأمر بالمعروف للقرويني "أنتم جميعاً جنباء وسوف تُخلص المسجد الحرام من الشيعة" قبل أن يقوموا باعتقاله، حسبما قال القرويني.<sup>25</sup> وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2005 اعتقلت هيئة الأمر بالمعروف لمدة قصيرة سعودياً إسماعيلياً يبلغ من العمر 82 عاماً، في المدينة المنورة، لأنه كان يحمل كتاب صلوات إسماعيلي.<sup>26</sup> وفي عام 2001 اعتقلت هيئة الأمر بالمعروف تركي التركي، وهو شيعي سعودي، من تاروت بالمنطقة الشرقية، فيما كان يخرج من المسجد النبوي في المدينة، واتهمته فيما بعد بإهانة الصحابة. وأدانه قاضي سني في القطيف بعد ذلك بتلك التهمة، وأنزل به حُكماً بثلاثمائة وخمسين جلدة والحبس ثمانية أشهر، مع وقف التنفيذ. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2006، مع تقاقم التوترات بين الشيعة والسنة، أوقفت وزارة التعليم التركي - وهو معلم - من عمله، واعتقلته الشرطة في فبراير/شباط 2007 لإنفاذ الحُكم المذكور.<sup>27</sup> وأفاد موقع الأخبار السعودي الشيعي راصد في 5 مارس/آذار 2009 أن أعضاء من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر قد أعاقوا بعض الشيعة عن التعبد في المدينة المنورة.<sup>28</sup>

وغير مسموح للشيعة بتعليم الدين أو التاريخ في المدارس.<sup>29</sup> وضمن أحداث التمييز والمضايقات بحق الطلاب الشيعة التي تنامت إلى علم هيومن رايتس ووتش، نعت معلمون سنة في عام 2006 في مدارس الأحساء الطلاب الشيعة بأنهم "غير مؤمنين" في عدة مناسبات (سجل الطلاب هذه التصريحات على هواتفهم النقالة)،<sup>30</sup> وفي أبريل/نيسان من ذلك العام زعمت طالبة شيعية في الرياض أن الأمر بالمعروف اعتقلوها إثر خلاف في الرأي بينها وطالبة سنية حول المذهبين السني والشيعي،<sup>31</sup> وفي مارس/آذار 2008 روى إسماعيلي من الرياض كيف نعتت معلمة سنية ابنته بأنها كافرة وطردها من قاعة الدرس.<sup>32</sup> وفي واقعة مشينة أخرى موثقة رسمياً، طردت معلمة بمدرسة في الأحساء في 4 يونيو/حزيران 2007 الطالبة خديجة السعيد البالغة من العمر 15 عاماً بتهمة "الاستهانة بشيء من كلام الله تعالى أو بشعيرة من شعائر الإسلام"، لأنها حسب الزعم أدلت بتعليقات تستهزئ فيها من النبي محمد.<sup>33</sup>

---

<sup>25</sup> سيد القرويني، تصريح لمؤسسة الخوي، نسخة مسجلة لدى هيومن رايتس ووتش. انظر أيضاً: "Saudi Religious Police Accused of Beating Shi'ites," Reuters, August 6, 2007, <http://www.reuters.com/article/latestCrisis/idUSLo6164743> (تمت الزيارة في 30 يوليو/تموز 2009).

<sup>26</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حسام، إسماعيلي، الرياض، 25 فبراير/شباط 2006. الإسماعيلية فرقة مميزة من الشيعة. في السعودية يعيش أغلبهم في نجران، قرب الحدود مع اليمن.

<sup>27</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع تركي التركي، 17 ديسمبر/كانون الأول 2006، ومقابلة هاتفية مع التركي، 15 فبراير/شباط 2007.

<sup>28</sup> الشبان الشيعة المفرج عنهم في المدينة المنورة والقطيف يصلون منازلهم، شبكة راصد الإخبارية، 5 مارس/آذار 2009، على: <http://www.rasid.com/print.php?id=27325> (تمت الزيارة في 25 يونيو/حزيران 2009).

<sup>29</sup> انظر: ICG, "The Shiite Question In Saudi Arabia," <http://www.crisisgroup.org/home/index.cfm?id=3678> ومقابلة هيومن رايتس ووتش مع معلم سعودي، المنطقة الشرقية، ديسمبر/كانون الأول 2006، ومع معلم شيعي، الرياض، فبراير/شباط 2006. انظر أيضاً: "تعميم داخلي يقصي المعلمات الشيعيات من تدريس المواد الدينية في السعودية"، شبكة راصد الإخبارية، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2007، <http://rasid4.myvnc.com/artc.php?id=18927> (تمت الزيارة في 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2007).

<sup>30</sup> بريد إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع شيعي من المنطقة الشرقية، أكتوبر/تشرين الأول 2006، وتشمل الرسائل المتبادلة التسجيل.

<sup>31</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع حمزة، شيعي من الرياض، ديسمبر/كانون الأول 2006. انظر أيضاً وزارة الخارجية الأميركية، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمل "تقرير الحريات الدينية الدولي، 2008: السعودية"، 19 سبتمبر/أيلول 2008، على: <http://www.state.gov/g/drl/rls/ifr/2008/108492.htm> (تمت الزيارة في 3 أغسطس/آب 2009).

<sup>32</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع رائد، إسماعيلي، الرياض، 15 مارس/آذار 2008.

<sup>33</sup> المملكة العربية السعودية، وزارة التعليم، الإدارة العامة لتعليم الفتيات في الأحساء، مكتب المدير العام، "قرار إداري رقم 1/2286"، 4 يونيو/حزيران 2007. توجد نسخة لدى هيومن رايتس ووتش.

ويواجه الشيعة التمييز في القضاء أيضاً، ويتراوح بين الحرمان من الاستعانة بخدمات القضاء، إلى الاعتقال التعسفي والأحكام التمييزية. وفي فبراير/شباط 2006 قال قاضي في الخبر لعامل شيعي طلب منه صاحب عمله السني أن يشهد على حفل زفاف ابنه، إنه رفض قبوله كشاهد بسبب مذهبه الشيعي.<sup>34</sup> وفي يونيو/حزيران 2009 حكم قاضي سني في القطيف على رجل شيعي بالحبس ثلاثة أشهر و400 جلدة للاستهزاء بالله، بناء على مزاعم أدلى بها زميل سني للرجل في العمل، واستخدم القاضي ألفاظاً مهينة للشيعة وهو يُصدر حكمه على الرجل.<sup>35</sup> ويزعم جميع الشيعة تقريباً الذين تحدثت إليهم هيومن رايتس ووتش على مدار السنوات الأربع الماضية (والكثير من السنة العارفين بوضع الشيعة يوافقهم) أن المزاعم الكاذبة بحق الشيعة بناء على اتهامات دينية الدوافع، مثل الاستهزاء بالله أو النبي أو الصحابة، هي من الأعمال التمييزية المألوفة بحق الشيعة.<sup>36</sup>

وقامت السلطات السعودية لدى الحدود الأردنية السعودية في القرينات أواخر عام 2008، باحتجاز وريقة الهزاع - امرأة شيعية من الأحساء - في عودتها من سوريا، لأنه كان بحوزتها كتاب صلوات شيعي. وفيما بعد حكمت عليها محكمة بالحبس ستة أشهر بتهمة السحر، لكن محاكمتها (وتاريخها غير معروف) وقعت بعد تدخل هيئة حقوق الإنسان السعودية، التي شرعت في المراجعة القضائية لقضيتها. وتم الإفراج عنها في 23 يونيو/حزيران 2009.<sup>37</sup>

ولا يقتصر التمييز ضد الشيعة في إدارة العدالة على حالات فردية، بل هو جزء لا يتجزأ من نظام القضاء. ولا يوجد قضاة شيعة باستثناء سبعة قضاة يخدمون في ثلاث محاكم للشيعة، محكمتا ابتداء في القطيف والأحساء ومحكمة نقض، في القطيف بدورها. إلا أن أحكامهم تقتصر على الأحوال الشخصية والإرث والوقف. وفي أغسطس/آب 2005 صدر قرار ملكي حدّ كثيراً من اختصاص محكمتي الابتداء الشرعيتين - وهو اختصاص مقتصر بالفعل - إذ منح المحاكم السنية سلطة الإشراف على محاكم الشيعة ونقل القضايا المتأخرة إلى محاكم السنة.<sup>38</sup> وحين أصبحت مخاوف القضاة في محاكم الشيعة من أن تستغل محاكم السنة هذه الأحكام القانونية في التدخل في قضايا كانت تتبع اختصاص محاكم الشيعة، مثل مواريث الأرض، حين أصبحت حقيقة واقعة، أعلن القضاة الشيعة نيتهم الاستقالة إذا لم يتم إدخال تعديلات. وإثر فترة قصيرة من تجميد العمل، استأنفوا عملهم دون تحقيق أي مطالب.<sup>39</sup> وفي أحكام أخرى

<sup>34</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع صديق، شيعي من المنطقة الشرقية، فبراير/شباط 2006.

<sup>35</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع إبراهيم، شيعي من المنطقة الشرقية محكوم عليه، 24 يونيو/حزيران 2009.

<sup>36</sup> وثقت هيومن رايتس ووتش قضايا مماثلة بحق الإسماعيلية في السعودية، انظر: هيومن رايتس ووتش "الإسماعيليون في نجران: مواطنون سعوديون من الدرجة الثانية"، على: <http://www.hrw.org/ar/reports/2008/09/22-0>، صفحات 76 إلى 78. محادثات هيومن رايتس ووتش مع رجال أعمال سعوديين وأعضاء من مجلس الشورى، البرلمان المُعين، ومسؤولي حقوق إنسان، تكشف جميعاً عن وعيهم الواضح بالتمييز ضد الشيعة، المقترن بإحساس بأن هذا الموضوع ما زال من التابوهات التي لا تُمس ولا يحتاج لإيلاء الاهتمام السياسي.

<sup>37</sup> بريد إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع برفان، شيعي من المنطقة الشرقية، 25 يونيو/حزيران 2009.

<sup>38</sup> قرار وزاري رقم 6194 بناء على القرار الملكي رقم 1828/م/ب، بتاريخ 23 يونيو/حزيران 2004، "اللائحة التنفيذية لعمل قاضي الاوقاف والموارث و هيئة التدقيق" 20 أغسطس/آب 2005، المواد 10 إلى 14. توجد نسخة لدى هيومن رايتس ووتش.

<sup>39</sup> "تحليل لمحاكم الشيعة في المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية"، تحليل كتابي مقدم لـ هيومن رايتس ووتش من ج. شيعي من المنطقة الشرقية، 15 أكتوبر/تشرين الأول 2007، وبريد إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش متبادل مع إسماعيل، شيعي من المنطقة الشرقية، 30 أكتوبر/تشرين الأول 2007.

بالقرار الجديد، لا يحق إلا لمحاكم السنة النظر في قضايا فيها نزاع بين طرفين،<sup>40</sup> وإذا كان أحد الأطراف في قضية النزاع غير شيعي، تتولى محاكم السنة تلقائياً سلطة النظر في القضية.<sup>41</sup>

وتتميز الدولة ضد الشيعة ينبع من الرؤية الوهابية الرسمية للدولة، ويتجسد في نظام التعليم الديني للدولة، ورعاية الدولة للعبادة الدينية الرسمية، والقضاء الذي يستمد شرعيته من الوهابية السنية. وهذه المظلة من الشرعية الدينية أو مؤسسات الدولة ذات الصبغة الدينية التي يعمل تحتها المفكرين الدينيين ورجال الدين الإسلاميين البارزين، وفي أحيان كثيرة من المسؤولين بالحكومة، مستمرة في الترويج للتحريض على العداء للشيعة. وتتسامح الحكومة السعودية مع مثل هذه التصريحات، وأحياناً حتى تُسكت من ينتقد التصريحات.<sup>42</sup> واعتقلت الحكومة رجل الدين الشيعي شيخ توفيق العمير في 22 يونيو/حزيران 2008، بعد أن تحدث علناً في احتفال بالحفوف في 11 يونيو/حزيران، ضد بيان صدر في 30 مايو/أيار، بتوقيع 22 من رجال الدين الوهابيين السعوديين البارزين، ومنهم عبد الله بن جبرين، وعبد الرحمن البراك، وناصر العمر، وفيه نعتوا "الشيعة الرافضة شر طوائف الأمة وأشدهم عداوة وكيداً لأهل السنة والجماعة".<sup>43</sup> ومن الموقعين الـ 22، يوجد 11 شخصاً في مناصب حكومية، و6 مسؤولين حكوميين سابقين.<sup>44</sup> وفي مطلع عام 2008 منع الشيخ المتشدد عبد الرحمن السعد بيع العقارات للشيعة في إحدى الفتاوى، لأن "في هذا مساعدة لهم في إظهار دينهم الفاسد وعقيدتهم السيئة".<sup>45</sup> ولم يصدر رد رسمي تعليقاً على هذه الوقائع المعروف ووقوعها.<sup>46</sup>

ووفد الملك عبد الله الكبير الذي قصد تجمع حوار الأديان في نيويورك في نوفمبر/تشرين الثاني 2008، الذي بادر به، تناقلت التقارير أنه لم يضم أي شيعة من السعودية.<sup>47</sup> وفي فبراير/شباط 2009 أعاد الملك عبد الله ترتيب مجلس

<sup>40</sup> قرار وزاري رقم 6194، مادة 9.

<sup>41</sup> المرجع السابق، مادة 10، 97، 117 (الزواج)، و106 (الطلاق).

<sup>42</sup> للمزيد عن قضية التصريحات غير المتسامحة مع الإسماعيليين، انظر تقرير هيومن رايتس ووتش "الإسماعيليون في نجران: مواطنون سعوديون من الدرجة الثانية"، على: <http://www.hrw.org/ar/reports/2008/09/22-o>.

<sup>43</sup> الشيخ توفيق العامر دعا الحكومة إلى أخذ حقنا منهم، منتدى الأحياء الثقافي، 15 يونيو/حزيران 2008، على: <http://www.alhsa.com/forum/showthread.php?t=93328> (تمت الزيارة في 3 أغسطس/آب 2009). وانظر أيضاً: "Freedom for Shaikh Tawfiq al-'Amir From Ahsa'," Human Rights First in Saudi Arabia urgent appeal, June 23, 2008, <http://www.anhri.net/saudi/spdhr/2008/pro623.shtml> (تمت الزيارة في 3 أغسطس/آب 2009). بيان الشيوخ الوهابيين الـ 22 يمكن مطالعته على: <http://www.islamlight.net/index.php?option=content&task=view&id=9770&Itemid=33> (تمت الزيارة في 3 أغسطس/آب 2009). بن جبرين الذي مات في 13 يوليو/تموز 2009 كان عضو معين من طرف الحكومة في مجلس كبار العلماء (انظر أيضاً الفصل الثاني، حاشية رقم 23 أعلاه).

<sup>44</sup> يعمل المسؤولون في مناصب دعاة وأكاديميين ومعلمين ومناسبات دينية حكومية، وكبار رجال دين حكوميين وفي القضاء والطب. توجد معلومات عن خلفية الموقعين، جمعها هيثم، شيعي من المنطقة الشرقية، 8 أغسطس/آب 2009، بناء على طلب هيومن رايتس ووتش.

<sup>45</sup> بريد إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع جميلة، سنية من المنطقة الشرقية، 22 أكتوبر/تشرين الأول 2008.

<sup>46</sup> الشيخ عادل الكلباني، الإمام المعين للمسجد الكبير في مكة، في 4 مايو/أيار 2009 نعت العلماء الشيعة في مقابلة على البي بي سي بأنهم "غير مؤمنين" مما أثار الاستياء في أوساط الشيعة، وطالبوا باعتذار. والمسجد مقدس من قبل جميع المسلمين من جميع المذاهب وإمامه صاحب أحد أعلى المناصب الدينية الرسمية في المملكة. بريد إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع صديق، شيعي من المنطقة الشرقية، 19 مايو/أيار 2009. يوجد تسجيل لبرنامج البي بي سي، مع تعليق مترجم بصوت ثالث غير ظاهر على الشاشة بالإضافة إلى الشيخ عادل ومقدم البي بي سي، كان موجود سابقاً، على: <http://www.youtube.com/watch?v=svbgrdyPoFQ> وتمت مشاهدته أثناء إعداد التقرير، لكن لم يعد متاحاً على الرابط أعلاه.

<sup>47</sup> مقابلة هيومن رايتس ووتش مع صحفيين كانوا مصاحبين للملك عبد الله، نيويورك، 10 و11 نوفمبر/تشرين الثاني 2008. في يونيو/حزيران 2008 عقدت رابطة العالم الإسلامي، بناء على مبادرة الملك عبد الله، اجتماعاً لحوار الأديان في مكة، وشارك فيه سعوديين

كبار العلماء، وهو أعلى صوت ذات سلطة في تفسير المبدأ الديني والقضائي في المملكة، وقام للمرة الأولى بتعيين علماء خبراء في مدارس فقهية غير مدرسة الإمام ابن حنبل، التي يتبعها السنة الوهابيون. إلا أنه لم يعين أي شيعة من الجعافرة الشيعيين من المنطقة الشرقية أو أتباع أي من الفرق الشيعية، مما قضى على آمال الشيعة في مشاركة أو سع بالشؤون الدينية القضائية بالبلاد.<sup>48</sup>

إن ممارسات الدولة للتمييز والاستبعاد بحق الشيعة قد خلقت لديهم إحساس بالإجحاف وعدم المساواة في المواطنة. وثمة قلة من الشيعة – إن وجد – ممن ينجحون في الالتحاق بالمدارس العسكرية أو يخدمون في الجيش، رغم أن الأمير خالد بن سلطان، نائب وزير الدفاع، وعد في يونيو/حزيران 2009 الشيعة بألا تعترضهم معوقات رسمية أثناء محاولتهم الانضمام إلى الجيش.<sup>49</sup> ولا يوجد وزراء من الشيعة أو دبلوماسيون رفيعو المستوى من الشيعة. وليس من الواضح إن كانت المعوقات في أغلبها من الحكومة أو هي لا تزيد عن كونها تعكس قلة المرشحين الشيعة، بسبب ضعف توقعاتهم بصدد الحصول على الوظائف الحكومية.

---

من الشيعة. كما شارك الشيخ حسن الصفار، القائد الروحي لشيعة السعودية، في مؤتمر لحوار الأديان عُقد بناء على مبادرة الملك عبد الله في مدريد في يوليو/تموز 2008. مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع ميثم الفردان، مساعد الشيخ حسن الصفار، 5 أغسطس/آب 2009.

<sup>48</sup> انظر: Abeer Allam, "Riyadh Confronts Growing Shia Anger," Financial Times (London), March 25, 2009, (تمت الزيارة في 19 أغسطس/آب 2009) [http://www.ft.com/cms/s/o/62a879b6-1962-11de-9d34-0000779fd2ac.html?ncklick\\_check=1](http://www.ft.com/cms/s/o/62a879b6-1962-11de-9d34-0000779fd2ac.html?ncklick_check=1)

<sup>49</sup> ليس في السعودية نظام التجنيد الإجباري. انظر: وزارة الخارجية الأميركية، مكتب الديمقراطية وحقوق الإنسان والعمال، "تقرير الحريات الدينية الدولي، 2008: السعودية"، على: <http://www.state.gov/g/drl/rls/irf/2008/108492.htm> ومقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع توفيق سيف (شارك في الاجتماع مع الأمير خالد)، 5 أغسطس/آب 2009.



## IV. مصادمات المدينة

في أواخر فبراير/شباط 2009 وقعت مصادمات بين زوار من الشيعة الوافدين على المدينة المنورة وقوات الأمن السعودية – ومنهم عناصر من هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وفي ذلك التوقيت كانت المدارس مغلقة وفي عطلة منتصف السنة المدرسية، ورافق أطفال كثيرون آبائهم من مناطق الشيعة المجاورة للقطف والأحساء في توافدهم إلى المدينة. وتجمع الشيعة في الرابع والعشرين من فبراير/شباط في مقبرة البقيع، وهي منطقة مجاورة للمسجد النبوي، لإحياء ذكرى وفاة النبي. ويُعتقد أن مقبرة البقيع فيها رفات العديد من زوجات الرسول، والكثير من صحابته وخلفائه الأربعة الذين يعتقد فيهم الشيعة كونهم قيادات للعالم الإسلامي.

وحين يزور الشيعة مقابر الشخصيات الإسلامية المُبجلة، فهم يتلون أدعية خاصة ويقيمون شعائر أخرى، مثل التقاط حفنات من التراب من حول المقبرة. وفي هذا ما يخالف التعاليم الوهابية، فالشيخ محمد بن عبد الوهاب، من القرن الثامن عشر، أكد على محورية التوحيد في الإسلام ومن ثم اعتبر الممارسات من قبيل تبجيل الشخصيات الإسلامية الراحلة البارزة والمناسبات الاحتفالية الخاصة، من ضروب الشرك بالله. وقال الأمير نايف – وزير الداخلية السعودي – إثر وقائع البقيع إن من شاركوا فيها هم أشخاص راحوا يجمعون الرمال من مقابر الصحابة في تحدي للقيم الوهابية. وأضاف: "على المواطنين من بعض أجزاء المملكة الأخرى ممن يتبعون مذاهب أخرى... أن يلتزموا بهذا (المبدأ السنّي)"<sup>50</sup>.

### وقائع مقبرة البقيع

في العشرين من فبراير/شباط تصادم زوار شيعة في مقبرة البقيع بالمدينة مع الشرطة الدينية بعد أن شاهدوا شخصاً اشتبهوا في أنه يتبع الشرطة الدينية بصور امرأة من موقع مرتفع. وقال الزوار الشيعة إنهم اعتبروا تصوير المرأة انتهاكاً لخصوصيتهم.<sup>51</sup> وورد في أحد التقارير أن الزوار رموا الأحذية والعُلب الفارغة تجاه قوات الأمن رداً على عملية التصوير.<sup>52</sup> وقال شاهد عيان لـ هيومن رايتس ووتش إن قوات الأمن اعتقلت خمسة زوار.<sup>53</sup>

<sup>50</sup> انظر: "Saudi Denies Shiites Targeted in Sunni Kingdom," Agence France-Presse, March 14, 2009, reproduced at <http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5gbrlMzklkn8mBw6WD3pBftAUhDlG> (تمت الزيارة في 19 أغسطس/آب 2009). القوسان كما في الأصل [بالإنجليزية]

<sup>51</sup> تسجيل الحدث الواضح أنه المصور بهاتف نقال يُظهر يداً تحمل ما يبدو أنه كاميرا فيديو من وراء جدار على سطح الطابق الأول من مسجد البقيع. وفي تلك التغطية تُسمع صرخات من النساء الزائرات وجلبية في صفوف النساء والأطفال، ويظهرون وهم يشيرون بأيديهم إلى كاميرا الفيديو. كان التسجيل متوفر فيما سبق على رابط: <http://www.youtube.com/watch?v=u4qLLes-LiA> وشوهد أثناء إعداد التقرير، لكنه لم يعد متوفراً.

<sup>52</sup> انظر: "خالد زيادي، حشد من الشباب والنساء يعيقون تدفق المصلين للمسجد النبوي، صحيفة الرياض، 21 فبراير/شباط 2009، على: <http://www.alriyadh.com/2009/02/21/article411281.html> (تمت الزيارة في 25 يونيو/حزيران 2009).

<sup>53</sup> بريد إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع حسين، من شيعة المنطقة الشرقية، 26 فبراير/شباط 2009. كما ظهر هذا في تغطية الإعلام، انظر: خالد زيادي، حشد من الشباب والنساء يعيقون تدفق المصلين للمسجد النبوي، صحيفة الرياض، 21 فبراير/شباط 2009، على: <http://www.alriyadh.com/2009/02/21/article411281.html>

التقارير التي ورد فيها تصوير الشرطة للنساء الزائرات من الشيعة أدت بالآلاف من الشيعة إلى الاحتجاج بالمقبرة في الحادي والعشرين من فبراير/شباط.<sup>54</sup> وأعلنت السلطات عن فتح تحقيق في المصادمات وقالت إن بعض السنة قد تعرضوا للاعتقال بدورهم.<sup>55</sup> واندلعت مصادمات أخرى بين قوات الأمن والزوار الشيعة في ذلك اليوم أيضاً. ويظهر في تسجيل فيديو من المنطقة، حشودٌ من الزوار يفرون على الطريق، على ما يبدو فراراً من عناصر الأمن في الزي الرسمي وعناصر من الأمر بالمعروف في ثياب مدنية، ويظهر في التسجيل أن هذه العناصر تتبعهم عن كثب، وكان مع عناصر الأمن عصي في أيديهم، لكن لم يظهر في التسجيل أنهم استخدموها.<sup>56</sup> وفي حادث وقع في 23 فبراير/شباط، تناقلت التقارير أن قوات الأمن أطلقت الذخيرة الحية وأصابت الزائر الشيعي زكي عبد الله الحسيني البالغ من العمر 15 عاماً، وأصابته الرصاصة في الصدر أثناء المصادمات.<sup>57</sup> ووقع حادث آخر، إذ منعت الشرطة امرأة من زيارة منطقة مخصصة للنساء.<sup>58</sup> وطبقاً لأحد شهود العيان، فقد استخدمت الشرطة الهراوات ضد حشد الشيعة، وانضم المدنيون المارة إلى ضرب الزوار الشيعة. وزعم شاهد العيان إن قوات الأمن والمدنيين الذين انضموا إليهم أصابوا عشرة زوار شيعة، ومنهم سبعة أطفال.<sup>59</sup>

وفي 24 فبراير/شباط اندلعت المصادمات مجدداً بين الزوار الشيعة ومسؤولي الأمر بالمعروف، حين منعت قوات الأمن الدخول إلى مقبرة البقيع.<sup>60</sup> وقال شاهد عيان لـ هيومن رايتس ووتش إن الأمر بالمعروف هاجموا الزوار.<sup>61</sup> وفي ذلك اليوم هاجم رجلٌ مجهولٌ رجل دين شيعي، هو الشيخ جواد الحضري من الأحساء، لدى مدخل المسجد النبوي، وطعنه بسكين. شيخ الحضري، الذي يظهر من ثيابه أنه رجل دين شيعي، قال لـ هيومن رايتس ووتش أن الشخص الذي هاجمه – والذي رأى الحضري أنه مدني – صاح: "اقتلوا الرافضة [الشيعة]" وهو يطعنه. وقال إنه ما زال يشعر بالألم الناجم عن الطعنة في كتفه.<sup>62</sup>

- 
- <sup>54</sup> انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=Z-AYF9mkuno> (تمت الزيارة في 19 أغسطس/آب 2009). تسجيل الفيديو غير المؤرخ هذا يظهر فيه حشد من الرجال والنساء والأطفال أمام مسجد بعد حلول الظلام، مع تجمعهم من قوات الأمن يرتدون الخوذات ويحملون دروع بلاستيكية أمام مدخل المسجد. ينشد الحشد في ثناء على النبي محمد والإمام الحسين، لكن تواجد الحشد سلمياً وقوات الأمن هادئة.
- <sup>55</sup> انظر: Donna Abu-Nasr, "Saudi Government Cracks Down on Shiite Dissidents," Associated Press, April 1, 2009, reproduced at <http://abcnews.go.com/International/wireStory?id=7225240> (تمت الزيارة في 19 أغسطس/آب 2009).
- <sup>56</sup> انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=wAaEM8Q8pRU> (تمت الزيارة في 19 أغسطس/آب 2009). يظهر في تسجيل الفيديو غير المؤرخ هذا عشرات الرجال والنساء وبعض الأطفال يركضون في طريق ويظهر من تحركهم أنهم يفرون، ويتبعهم بعض عناصر الأمن وبعض الأشخاص من المسؤولين يرتدون ثياباً عادة ما يرتديها المطوعين وعناصر الأمر بالمعروف. وفي تسجيل فيديو آخر غير مؤرخ، تم تصويره من نقطة مغايرة لكن يُظهر نفس الواقعة على ما يبدو، يطارد مسؤول أمني في الشارع الأفراد وفي يده عصا مشهورة، ويبدو أنه يدفع امرأة جانباً. انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=p6lDZnt7Rjs> (تمت الزيارة في 19 أغسطس/آب 2009).
- <sup>57</sup> برید إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع علي، شيعي من المنطقة الشرقية، 23 فبراير/شباط 2009.
- <sup>58</sup> انظر: <http://www.youtube.com/watch?v=VGIxmxSUqWw> (تمت الزيارة في 19 أغسطس/آب 2009). تسجيل الفيديو القصير غير المؤرخ هذا يُظهر أربعة مسؤولين أمنيين يجرون شخصاً بعيداً عن المسجد.
- <sup>59</sup> برید إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع حسن، شيعي من المنطقة الشرقية، 28 فبراير/شباط 2009.
- <sup>60</sup> انظر: [http://www.youtube.com/watch\\_popup?v=0ct7fouNGsY](http://www.youtube.com/watch_popup?v=0ct7fouNGsY) (تمت الزيارة في 19 أغسطس/آب 2009). تسجيل الفيديو غير المؤرخ هذا يُظهر أطفالاً يقتربون – في البداية على استحياء ثم بجرأة ثم جماعة – من حشد قوامه 20 شخصاً على مسافة 20 متراً مما يبدو أنها منطقة مقبرة البقيع، لدى فتحة في الرصيف حولها جدار من الطوب، ثم يهجمون إلى داخل الحفرة ويلتقطون بعض التراب ثم يهرعون عائدين إلى الحشد.
- <sup>61</sup> برید إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع جعفر، شيعي من المنطقة الشرقية، 18 مارس/آذار 2009، ومع حسن، شيعي من المنطقة الشرقية، 28 فبراير/شباط 2009.
- <sup>62</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع شيخ جواد الحضري، 5 أغسطس/آب 2009.

وفي 23 فبراير/شباط استقبل الأمير عبد العزيز بن ماجد، حاكم المدينة المنورة، وفداً من كبار الشخصيات الشيعية. وفي 27 فبراير/شباط أطلق سراح جميع المحتجزين على ذمة أحداث مقبرة البقيع تحت سن 18 عاماً بناءً على أوامر صدرت من الأمير نايف.<sup>63</sup> وذهب وفد كبير من الشيعة إلى الرياض لمقابلة الملك عبد الله في الثالث من مارس/آذار، وفي اليوم التالي أصدر الملك عفواً عن جميع المحتجزين أثناء مصادمات مقبرة البقيع.<sup>64</sup> وفي 14 مارس/آذار زعمت وزارة الداخلية إنها اعتقلت تسعة أشخاص فقط على ذمة المصادمات العنيفة حول مقبرة البقيع،<sup>65</sup> لكن مصادر شيعية ذكرت إن 28 شخصاً على الأقل قد احتجزوا إلى أن صدر العفو الملكي.<sup>66</sup> واقتبس تقرير لاحق تصريحات مسؤولين أوضحوا اعتقال 71 شخصاً، منهم 49 شيعياً و22 سنياً.<sup>67</sup>

ورغم أنباء طعن الشيخ جواد الحضري وإطلاق النار على الحسيني، فإن وزارة الداخلية زعمت أنه لم تقع إصابات.<sup>68</sup> وطبقاً للحضري ومصدر شيعي آخر من المنطقة الشرقية، فلم يتم فتح أية تحقيقات مع ضباط الأمن المزعوم أنهم أطلقوا النار على زكي عبد الله الحسيني (الحضري من نفس منطقة الحسيني بالأحساء).<sup>69</sup> أما عن واقعة طعنه، فقال الحضري إن الشرطة أخذت أقوال سُجّلت لدى المباحث، لكنه لا يعرف بأية تحقيقات حكومية بغية تقديم الشخص الذي هاجمه للعدالة.<sup>70</sup>

- 
- <sup>63</sup> خالد الزبيدي، إطلاق سراح الأحداث المثيرين للشغب في ساحات المسجد النبوي، الرياض، 27 فبراير/شباط 2009، على: <http://www.alriyadh.com/2009/02/27/article412697.html> (تمت الزيارة في 25 يونيو/حزيران 2009).
- <sup>64</sup> الشبان الشيعة المفرج عنهم في المدينة المنورة والقطيف يصلون منازلهم، شبكة راصد الإخبارية، 5 مارس/آذار 2009، على: <http://www.rasid.com/print.php?id=27325> (تمت الزيارة في 25 يونيو/حزيران 2009).
- <sup>65</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع هيثم، شيعي من المنطقة الشرقية، 24 يونيو/حزيران 2009، وانظر: "Saudi Denies Shiites Targeted in Sunni Kingdom," Agence France-Presse, March 14, 2009, reproduced at <http://www.google.com/hostednews/afp/article/ALeqM5gbrlMzklkn8mBw6WD3pBftAUhDlG> (تمت الزيارة في 19 أغسطس/آب 2009).
- <sup>66</sup> انظر: Allam, "Riyadh Confronts Growing Shia Anger," Financial Times, [http://www.ft.com/cms/s/0/62a879b6-1962-11de-9d34-0000779fd2ac.html?ncklick\\_check=1](http://www.ft.com/cms/s/0/62a879b6-1962-11de-9d34-0000779fd2ac.html?ncklick_check=1), مذکور هنا وجود 18 محتجزاً على ذمة أحداث البقيع. انظر أيضاً: "الشبان الشيعة المفرج عنهم في المدينة المنورة والقطيف يصلون منازلهم، شبكة راصد الإخبارية، 5 مارس/آذار 2009، على: <http://www.rasid.com/print.php?id=27325> وردت أسماء 28 محتجزاً شيعياً على ذمة أحداث البقيع، ومنهم 18 من الأحساء، وثمانية من القطيف واثنين من المدينة.
- <sup>67</sup> انظر: Caryle Murphy, "With Shiites Rising Across the Region, Saudi Arabia's Grow Impatient," Christian Science Monitor, April 27, 2009, <http://www.csmonitor.com/2009/0427/p06s04-wome.html> (تمت الزيارة في 3 أغسطس/آب 2009).
- <sup>68</sup> انظر: Yousuf Muhammad, "Governor Orders Youths Held Over Madinah Fight Released," Arab News, February 27, 2009, <http://www.arabnews.com/?page=1&section=0&article=119699&d=27&m=2&y=2009> (تمت الزيارة في 19 أغسطس/آب 2009).
- <sup>69</sup> مقابلات هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع الشيخ جواد الحضري، 5 أغسطس/آب، ومع هيثم، المنطقة الشرقية، 24 يونيو/حزيران 2009.
- <sup>70</sup> مقابلات هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع الشيخ جواد الحضري، 5 أغسطس/آب، ومع هيثم، المنطقة الشرقية، 24 يونيو/حزيران 2009.

## ٧. وقائع اعتقال المتظاهرين المتضامنين

إثر أحداث المدينة وقعت مظاهرات في مدن المنطقة الشرقية، في القطيف والصفوة والعوامية، تضامناً مع زوار مقبرة البقيع من الشيعة. وهذه المظاهرات، حسبما تنامي إلى علم هيومن رايتس ووتش، مرت في الأغلب بسلام، لكن وقعت فيها اعتقالات إضافية: فالمعلومات التي جمعتها هيومن رايتس ووتش تُظهر أن السلطات قبضت على 25 شخصاً على الأقل على صلة بمظاهرة 27 فبراير/شباط 2009 في الصفوة، وقبيل عقد مظاهرة كان من المخطط عقدها في الرابع من مارس/آذار. وأفرجت السلطات عنهم جميعاً تقريباً بعد وهلة، لكنها أبقّت على أربعة أشخاص لمدة شهرين دون نسب اتهامات إليهم.

وفي 8 مارس/آذار استدعت قوات الأمن في المنطقة الشرقية قيادات دينية من الشيعة لمحاولة الضغط عليهم للتعهد بالامتناع عن صلاة الجماعة، التي يلتزم بها البعض، حسبما قال اثنان من الشيعة من تلك المجموعة لـ هيومن رايتس ووتش.<sup>71</sup> وهذا الحظر غير الرسمي تحداه الشيخ نمر باقر النمر في العوامية، إذ ألقى خطبة الجمعة في 13 مارس/آذار فأعدت الخطبة إشعال التوترات وأزكت نيران جولة جديدة من الاعتقالات هناك. وفي خطبته قال الشيخ نمر باقر النمر إنه يدعو الشيعة للمطالبة بالانفصال عن السعودية إذا لم تُحترم كرامتهم. وقال لجمهوره وهو نحو 200 شخص، حسبما قال أحد من حضروا لـ هيومن رايتس ووتش: "كرامتنا أعز علينا من وحدة الأرض".<sup>72</sup> وعلى مدار الأيام العشرة التالية قطعت السلطات الكهرباء مرتين عن العوامية، المرة الأولى ليلة الخطبة، وبدأت في نصب نقاط تفتيش متحركة. ثم إن 11 حافلة ممتلئة بعناصر شرطة مكافحة الشغب دخلت إلى المدينة.<sup>73</sup> وفي 19 مارس/آذار حضرت قوات الأمن لاعتقال الشيخ النمر، لكنه كان قد اختبأ. وعقد سكان العوامية تظاهرة محلية سلمية دون حضور الأمن لها، رغم أن أحد المشاركين قال إنه بعد المظاهرة سمع بمصادمات متقطعة بين قوات الأمن والسكان.<sup>74</sup> ولجأ السكان أيضاً إلى الأسطح وهم يرددون "الله أكبر". وبعد المظاهرات والمصادمات بدأت الشرطة في اعتقال السكان. ووثقت هيومن رايتس ووتش 22 عملية اعتقال في العوامية،<sup>75</sup> منهم 18 شخصاً أحتجزوا لمدة ثلاثة أشهر دون محاكمة، قبل الإفراج عنهم في الأول من يوليو/تموز (ليس من الواضح مدة احتجاز الأربعة الآخرين). وحتى كتابة هذه السطور، ما زال كامل الأحمد – ناشط سياسي شيعي له تاريخ في الاعتقالات – رهن الاحتجاز في مركز المباحث في الدمام، ونُقل إليه في 1 يونيو/حزيران.<sup>76</sup> وقال سجين سابق من العوامية تم الإفراج عنه، لـ هيومن رايتس

<sup>71</sup> بريد إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع محمد، شيعي من المنطقة الشرقية، 18 مارس/آذار، ومن زيد، شيعي من المنطقة الشرقية، 5 يونيو/حزيران 2009، فيهما أقوال سيد محمد باقر ناصر، أحد من تم استدعاءهم في الخبر، بتاريخ 28 مايو/أيار 2009.

<sup>72</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع محمد، شيعي من المنطقة الشرقية، 24 يونيو/حزيران 2009. الخطبة متوفرة على موقع you tube، على: <http://www.youtube.com/watch?v=XdPC8KJNooU> (تمت الزيارة في 1 يوليو/تموز 2009).

<sup>73</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع محمد، المنطقة الشرقية، 24 يونيو/حزيران 2009.

<sup>74</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع محمد، شيعي من المنطقة الشرقية، 24 يونيو/حزيران 2009.

<sup>75</sup> الأسماء هي: علي أحمد الفرج، أمين حسين الفرج، زكريا سعود اللباد، عمار علي صالح العبد الجبار، فلاح حسين محمد الفرج، عمار يسري الدهيم، ماجد مصطفى عيسى الشيبان، محمد حسن علي العمار، محمد فيصل سلمان الفرج، مرزا عبد الهادي علي البنوي، نوح عبد الله علي الفرج، نوح علي صالح العبد الجبار، فضيل مكي حسن المنصف، علاوي السيد محمد هاشم، أحمد طاهر العلاوي، محمد جمال، عبد الله محمد جمال، حسين حسن الربيع، حسين خلاف، حسين المعيوف، عادل المنصف، مراد عبد الجبار.

<sup>76</sup> انظر: "الإفراج عن أغلب السجناء من العوامية، لكن ماذا عن كامل الأحمد؟" بيان صحفي لـ هيومن رايتس فيرست، 1 يوليو/تموز 2009، وبريد إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع علي الأحمد، مدير معهد الخليج، وشقيق كامل، 5 أغسطس/آب 2009.

ووتش، إنه تلقى معاملة طيبة أثناء احتجازه.<sup>77</sup> ومن الاعتقالات على ذمة مظاهرات الصفوة، كان ثمانية منها بحق قُصّر: سجد علي السبيتي، 15 عاماً، عدنان محمد العريف، 15 عاماً، محمد علي الصفواني، 14 عاماً، حسن محمد الصادق، 14 عاماً، قاسم محمد الموسى، 14 عاماً، وتم احتجازهم لمدة أقصاها ثلاثة أسابيع، وعبد الله محمد الخلف، 15 عاماً، ومصطفى محمد الفردان، 15 عاماً، وأحمد محمد الموسوي، 16 عاماً، وتم احتجازهم لمدة شهرين. بالإضافة إلى طفلين آخرين على الأقل تم القبض عليهما إثر خطبة النمر في العوامية شهر مارس/آذار: علي أحمد الفرج، 16 عاماً، وأمين حسين الفرج، 17 عاماً، ومكثا قيد الاحتجاز ثلاثة أشهر.<sup>78</sup> وفي السابع والعشرين من مايو/أيار 2009، تناقلت التقارير أن شرطة الصفوة استدعت ستة أطفال تم الإفراج عنهم سابقاً بكفالة من مركز احتجاز الأحداث، تحضيراً لمحاكمتهم.<sup>79</sup> ومن غير الواضح إن كانت المحاكمة قد بدأت أو ما زال يُنظر في أمر بدءها.

وتصدر السلطة التنفيذية السعودية في بعض الحالات أحكاماً دون محاكمة، أو تصدر السلطات القضائية أحكاماً دون محاكمات فردية.<sup>80</sup> والإجراءات أعلاه انتهاك للقوانين السعودية.<sup>81</sup> وقال توفيق السيف، المثقف الشيعي المعروف، لـ هيومن رايتس ووتش في أغسطس/آب 2009 إنه لا يعرف بأية محاكمات لأفراد بعد القبض عليهم إثر المصادمات في المدينة أو الاحتجاجات في الصفوة والعوامية، لكن بعض المفرج عنهم في المدينة اضطروا لتوقيع أوراق "روتينية" لإغلاق ملفاتهم.<sup>82</sup> وقال لـ هيومن رايتس ووتش شيعي من المنطقة الشرقية جمع معلومات عن اعتقالات الشيعة في أعقاب أحداث البقيع بواسطة مقابلة الأقارب أو التحدث إليهم، قال في 24 يونيو/حزيران إن مرتضى الأربش قد تم استدعائه قبل أيام إلى مركز الشرطة، وأخطروه هناك بأنه مُدان غيابياً جراء دوره في أحداث مقبرة البقيع، وأجبرته الشرطة على التوقيع على بيان عقوبته، وهي السجن 15 عاماً والجلد. عبد الله مطرود، محتجز آخر تم الإفراج عنه، تناقلت التقارير أيضاً أنه تلقى استدعاءات في نفس الفترة تقريباً بالحضور لاستلام عقوبته، لكنه لم يطع الاستدعاءات.<sup>83</sup> وذكر موقع الراصد الإخباري الشيعي السعودي إنه تم تجميد تنفيذ العقوبة.<sup>84</sup>

<sup>77</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع محمد، شيعي من المنطقة الشرقية، 24 يونيو/حزيران 2009.

<sup>78</sup> انظر: "Saudi Arabia: Incommunicado Detention/ Fear of Torture or other Ill treatment/ Possible Prisoners of Conscience," Amnesty International Urgent Action MDE 23/006/2009, March 20, 2009, <http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE23/006/2009/en/00215e92-497a-457b-8ce4-7e01cb9d795f/mde230062009en.html> (تمت الزيارة في 19 أغسطس/آب 2009). جمعت هيومن رايتس ووتش أسماء هؤلاء الأطفال بوسيلة أخرى بعيداً عن المعلومات التي جمعتها العفو الدولية عن نفس الموضوع.

<sup>79</sup> بريد إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع زيد، شيعي من المنطقة الشرقية، 1 يونيو/حزيران 2009.

<sup>80</sup> تناقلت التقارير إصدار السلطات التنفيذية أحكاماً على أشخاص قبضت عليهم المباحث. مقابلات هيومن رايتس ووتش مع محتجزين سابقين وأسر المحتجزين، ديسمبر/كانون الأول 2006. كما تصدر السلطات التنفيذية أحكاماً إثر إقرار السلطات القضائية بذنوب المتهم، لا سيما في قضايا الإتجار بالمخدرات والسلاح. مقابلات هيومن رايتس ووتش مع سجينين سابقين، الرياض والدمام، ديسمبر/كانون الأول 2006. ورد في الحكم القضائي لكل منهما أن العقوبة "يقررها الحاكم".

<sup>81</sup> نظام الإجراءات الجزائية، صحيفة أم القرى، عدد 3867، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2001، مادة 3.

<sup>82</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع توفيق السيف، مثقف شيعي من المنطقة الشرقية، 5 أغسطس/آب 2009.

<sup>83</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع هيثم، شيعي من المنطقة الشرقية، 24 يونيو/حزيران 2009.

<sup>84</sup> السلطات السعودية تصدر أحكاماً بالسجن والجلد بحق المتهمين في أحداث البقيع، شبكة الراصد الإخبارية، 24 يونيو/حزيران 2009، على: <http://www.rasid.com/artc.php?id=30068> (تمت الزيارة في 24 يونيو/حزيران 2009).

## ٧. إغلاق المساجد وتوقيف القيادات الدينية

في نفس الفترة التي تركزت فيها أنظار الشيعة في السعودية على تنفيذ قرارات الإفراج عن أتباع مذهبهم المعتقلين في المدينة والصفوة والعوامية، كثفت السلطات السعودية من حملتها لإغلاق مساجد الشيعة واعتقال القيادات الشيعية. وأغلقت السلطات السعودية ثلاثة مباني شيعية ليست مساجد رسمياً. وفي كل من الخبر والأحساء اعتقلت السلطات الكثير من قيادات الشيعة.

وكما سبق الذكر في الفصل السابق؛ فإنه في مارس/آذار 2009، بعد أحداث البقيع، حاولت السلطات أن تحظر صلاة الجماعة للشيعة ونجحت في مسعاها هذا.

### الخبر

في الأول من يوليو/تموز 2009 أفرجت السلطات عن أحد الأئمة من الخبر، وهو عبد الله مهنا، من سجن المدينة المركزي. وكانوا قد اعتقلوه في 25 مايو/أيار جراء رفضه توقيع تعهد بإغلاق مكان الصلاة الخاص المجاور لمنزله، وإليه يتوافد الشيعة لأداء صلاة الجماعة. وفي 15 يوليو/تموز اعتقلت شرطة الرياض إمام شيعي آخر من الخبر، وهو زهير بوصالح، للضغط على أبيه، حسين، لتوقيع تعهد بالتوقف عن إقامة صلاة الجماعة في قاعة صلاة الثقب الشيعية، في الخبر، ويعكف على إدارتها.<sup>85</sup> ولا توجد مساجد للشيعة في الخبر، رغم أنهم نسبة يُعتد بها من السكان. وقال أحد أقارب مهنا - هيومن رايتس ووتش إنه بينما ما زال قريبه رهن الاحتجاز "يقوم جاري ببناء مسجد حالياً، بتاريخه. وهو سني. نحن الشيعة لا مساجد لدينا، وها هم الآن يريدون منعنا من الصلاة في بيتنا".<sup>86</sup> وفي الخبر أيضاً هددت السلطات أواسط مايو/أيار 2009 قيادات من الإسماعيلية بإغلاق مسجدهم الوحيد هناك، وعمره 17 عاماً.<sup>87</sup>

وفي يونيو/حزيران 2008 أغلقت السلطات السعودية ثلاثة دور عبادة للشيعة في الخبر، يعود تاريخها إلى 30 عاماً، بناء على أوامر من حاكم المنطقة الشرقية، بعد أن أوقفت ملاك هذه الأماكن لفترة قصيرة، وبعض الشيعة ممن يترددون عليها. وبعد الشكوى لولي العهد سلطان، سمح الحاكم لهم بإعادة افتتاحها في نوفمبر/تشرين الثاني 2008.

وبالإضافة إلى عبد الله مهنا وزهير حسين بوصالح، جمعت هيومن رايتس ووتش أسماء ثمانية من قيادات الشيعة في الخبر هددتهم السلطات بين 2008 ويوليو/تموز 2009، واستدعتهم واحتجزتهم على صلة بأماكن العبادة التي يترددون عليها أو يستضيفونها. وهم هاشم بن السيد، وعلي ناصر السلطان، والسيد محمد باقر الناصر، وشيخ يوسف مازني، وهم يؤمون الصلاة في قاعة ثقب الخاصة ببوصالح، وأحمد إبراهيم النوبات، وحسين الراشد، ومحمد أبو صالح، وموسى الأمير.

<sup>85</sup> بريد إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع زيد، شيعي من المنطقة الشرقية، 17 يوليو/تموز 2009.

<sup>86</sup> مقابلة هاتفية لـ هيومن رايتس ووتش مع أحد أقارب عبد الله المهنا، 24 يونيو/حزيران 2009.

<sup>87</sup> بريد إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش، مع هيثم زيد وصادق وإسماعيل وإبراهيم، شيعة من المنطقة الشرقية، يونيو/حزيران 2009.

## الأحساء

في الجزء الجنوبي من المنطقة الشرقية؛ الأحساء، دأبت السلطات على مدار سنوات على اعتقال أئمة الصلاة الشيعة وضغطت على الشيعة لإغلاق مراكز العبادة الخاصة التي تقدم خدمات مجتمعية، سواء كانت دينية أو ثقافية الطابع.<sup>88</sup>

وبين عامي 2001 و2002 تقريباً (1421 و1423 هجرياً)، عاقب الحُكام المحليون في المنطقة الشرقية ما لا يقل عن 60 شيعياً بأحكام لا علاقة للقضاء بها، لمدد حبس تتراوح بين أسبوع إلى شهر، جراء سماحهم بعقد جلسات تلاوة في بيوتهم أو لقيامهم بأنشطة عبادة أخرى. وفي 2004، تلقى 14 شيعياً مثل هذه المعاملة.<sup>89</sup> وحتى الآن في عام 2009 احتجزت السلطات التنفيذية 20 شيعياً من الأحساء لفترات تتراوح بين أسبوع إلى شهر: 15 منهم تم احتجازهم جراء عقد تجمعات دينية خاصة، وثلاثة لبيع مواد تُستخدم في الاحتفالات الشيعية، مثل الثياب الخاصة بعاشوراء أو قرقيعون. والاثنتان المتبقيان تم احتجازهما جراء حيازة رموز دينية، أحدهما هو الشيخ حسين الحبيبي، الذي أمضى أسبوعاً رهن الاحتجاز في مايو/أيار جراء حمله للفتنة ترحب بعودة الشيخ جواد الحضري، عالم الدين الذي تم طعنه أثناء وقائع البقيع في المدينة شهر فبراير/شباط الماضي (انظر الفصل الرابع).

---

<sup>88</sup> بريد إلكتروني لـ هيومن رايتس ووتش مع صادق، وإسماعيل وإبراهيم، المنطقة الشرقية، يونيو/حزيران 2009.

<sup>89</sup> "قائمة بأسماء الشيعة الذين تعرضوا للاحتجاز لأسباب دينية"، 2005 (حجبت هيومن رايتس ووتش هوية كاتب القائمة)، بلا تاريخ، لا توجد إحصاءات ل2003 أو ل2004.

## VII. أحكام القانون الدولي ذات الصلة

يحظر القانون الدولي التمييز على أساس من المعتقد الديني ويحمي الحقوق الدينية للأقليات. موثيق حقوق الإنسان الدولي الأهم التي تعكس هذا المعنى وتمتد هذه المحاذير وتدابير الحماية إلى الأفراد، تشمل الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري،<sup>90</sup> واتفاقية مناهضة التمييز في التعليم،<sup>91</sup> واتفاقية حقوق الطفل.<sup>92</sup> بالإضافة إلى المذكور أصدرت الأمم المتحدة إعلانات تحدد قوام معايير حقوق الإنسان والممارسات الفضلى في شأن التمييز. ومنها إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال عدم التسامح والتمييز بناء على الدين أو المعتقد (1981)،<sup>93</sup> إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لحقوق الأفراد المنتمين لأقليات إثنية أو دينية أو لغوية (1993)،<sup>94</sup> وإعلان اليونسكو الخاص بالأعراف والتحيز العرقي (1978).<sup>95</sup>

ورود في إعلان اليونسكو لعام 1978 أن "أي تمييز أو استبعاد أو تقييد أو تفضيل في المعاملة بناء على العرق أو اللون أو الأصل الإثني أو القومي أو عدم تسامح ديني بناء على اعتبارات عنصرية" يُعد غير متسق مع حقوق الإنسان.<sup>96</sup> واتفاقية مناهضة التمييز في التعليم، في مادتها الأولى، شملت أيضاً العوامل الدينية، ضمن محددات حظر التمييز. وإعلان الأمم المتحدة للقضاء على جميع أشكال عدم التسامح والتمييز بناء على الدين أو المعتقد ورد فيه أن "التمييز بين البشر بناء على الدين أو المعتقد يُشكل إهانة للكرامة الإنسانية".<sup>97</sup>

وحظر التمييز ينطبق على التمتع بكافة الحقوق الأساسية، ومنها الحق في التنمية والعمل والاستعانة بخدمات القضاء. وعلى الدول ضمان تساوي الجميع في "الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، لا سيما: (1) الحق في العمل وحرية اختيار الوظيفة، في ظروف عادلة وجيدة للعمل من أجل الحماية من البطالة، والمساواة في الأجر عن الوظائف المماثلة، [و] الحق في امتيازات عادلة وفي صالح العامل".<sup>98</sup>

<sup>90</sup> الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، أقرت في 21 ديسمبر/كانون الأول 1965 قرار الجمعية العامة رقم: 2106 (XX)، annex, 20 U.N. GAOR Supp. (No. 14) at 47, U.N. Doc. A/6014 (1966), 660 U.N.T.S. 195 الثاني 1969. صدقت السعودية على الاتفاقية في 23 أكتوبر/تشرين الأول 1997.

<sup>91</sup> اتفاقية مناهضة التمييز في التعليم، 93 U.N.T.S. 429 دخلت حيز النفاذ في 22 مايو/أيار 1962. صدقت عليها السعودية في 17 أغسطس/آب 1973.

<sup>92</sup> اتفاقية حقوق الطفل، أقرت في 20 نوفمبر/تشرين الثاني 1989، قرار الجمعية العامة رقم 25/44، ملحق 44، U.N. GAOR Supp. (No. 44)، annex, 20 U.N. GAOR Supp. (No. 14) at 167, U.N. Doc. A/44/49 (1989)، دخلت حيز النفاذ في 2 سبتمبر/أيلول 1990. صدقت عليها السعودية في 25 فبراير/شباط 1996.

<sup>93</sup> إعلان القضاء على جميع أشكال عدم التسامح والتمييز بناء على الدين أو المعتقد، قرار جمعية عامة رقم: 36/55، 36 U.N. GAOR Supp. (No. 51) at 171, U.N. Doc. A/36/684 (1981)

<sup>94</sup> إعلان حقوق الأفراد المنتمين إلى أقليات وطنية أو إثنية أو دينية أو لغوية، قرار جمعية عامة رقم 47/135، annex, 47 U.N. GAOR Supp. (No. 49) at 210, U.N. Doc. A/47/49 (1993).

<sup>95</sup> إعلان اليونسكو الخاص بالأعراف والتمييز العرقي، (1982) E/CN.4/Sub.2/1982/2/Add.1, annex V تم تبنيه وأقره المؤتمر العام لمظمة اليونسكو في دورته الثانية عشرة، في 27 نوفمبر/تشرين الثاني 1978.

<sup>96</sup> المرجع السابق، مادة 3.

<sup>97</sup> إعلان القضاء على جميع أشكال عدم التسامح والتمييز بناء على الدين أو المعتقد، مادة 3.

<sup>98</sup> اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، مادة 5.



وبالمثل، فإن قوات إنفاذ القانون والمسؤولين القضائيين عليهم ألا يميزوا بين الأفراد بناء على أصلهم الإثني، وعلى الدولة ضمان "الحق في معاملة علي قدم المساواة أمام المحاكم وجميع الهيئات الأخرى التي تتولى إقامة العدل، [و] الحق في أمن الفرد علي شخصه وفي حماية الدولة له من أي عنف أو أذى بدني، يصدر سواء عن موظفين رسميين أو عن أية جماعة أو مؤسسة".<sup>99</sup>

وحظر القوانين والسياسات والأعمال التمييزية يُلزم الدول باتخاذ الإجراءات الوقائية أو التعويضية للحماية من العنصرية. وطبقاً لإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1993، فإن الدول مُلزَمة بحماية الأقليات، مثل الشيعة، باتخاذ "الاحتياطات اللازمة لتوفير ظروف مواتية لتمكين الأفراد من أتباع الأقليات، من التعبير عن ذواتهم وتنمية ثقافتهم ولغتهم ودينهم وعاداتهم وتقاليدهم".<sup>100</sup>

إعلان عام 1993 ورد فيه أيضاً أن على الدولة حماية هوية أقلياتها "في نطاق إقليمها" بالتشجيع على "الظروف المواتية لتعزيز تلك الهوية" والإجراءات التي تسمح لأعضاء الأقلية بـ "المشاركة بالكامل في التطور الاقتصادي والتنمية في بلدهم".<sup>101</sup> واتفاقية حقوق الطفل تتطلب شكل خاص أن يكون تعليم الطفل موجهاً نحو "تنمية... هويته الثقافية ولغته وقيمه" وتمنح الطفل في الأقلية الدينية الحق في "التمتع بثقافته الخاصة [و] أن يعبر عن ويمارس معتقده الديني".<sup>102</sup> وإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة لعام 1981 ورد فيه أنه في أثناء التعليم، فإن الطفل "يجب ألا يُلزم بتلقي تعاليم دين أو معتقد على خلاف رغبة والديه".<sup>103</sup>

وفي إعلان الجمعية العامة لعام 1981، فإن "حرية الدين... وحرية.. التعبير عن الدين أو المعتقد في العبادة وإقامة الشعائر والممارسات والتعاليم" محمية، و"الإكراه الذي من شأنه أن يعرض هذه الحرية للخطر" هو إكراه محظور.<sup>104</sup> والأكثر تحديداً، أن التجمع للعبادة والاحتفال بالمناسبات الدينية ونصب وصيانة دور للعبادة، وحياسة أغراض تُستخدم في الشعائر الدينية والتعاليم الدينية وتعيين القيادات الدينية وجمع الأموال لأغراض الدين والتواصل مع أبناء نفس الدين، هي أنشطة تدخل في زمام حماية حرية الدين.<sup>105</sup>

وتتجاوز التزامات الدولة عدم منع الأقليات الدينية من ممارسة حقوقهم. فإن اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ورد فيها أنه يجب ألا "يتم رعاية أو الدفاع عن أو مساندة التمييز العرقي بحق أي أفراد أو منظمات" وأن على الدول "أن تدين جميع الأعمال الدعائية والمنظمات المستندة إلى أفكار أو نظريات تفوق عرق أو مجموعة أفراد من لون ما أو أصل إثني ما".<sup>106</sup> وعلى دول الجمعية العامة للأمم المتحدة بشكل خاص "ألا تسمح للسلطات العامة أو المؤسسات العامة، وطنية أو محلية، بالترويج للتمييز العرقي أو التحريض عليه" وأن تقاضي أي شخص يفعل هذا. كما أن على

99 المصدر السابق.

100 إعلان حقوق الأفراد المنتمين لأقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية، مادة 4.

101 المصدر السابق، مواد 1 و5.

102 اتفاقية حقوق الطفل، مواد 29 و30.

103 إعلان القضاء على جميع أشكال عدم التسامح والتمييز بناء على الدين أو المعتقد، مادة 5.2

104 المصدر السابق، مادة 1.

105 المصدر السابق، مادة 6.

106 اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، مادة 2 و4.

الدول أن "تشجع، في حالة الضرورة، المنظمات والحركات الاندماجية متعددة الخلفيات العرقية" وأن "تنشئ وتحافظ على مؤسسات خيرية وإنسانية".<sup>107</sup>

ولا يحمي القانون الدولي فقط هوية الأقليات ويحظر التمييز فحسب، بل هو أيضاً يضمن كفالة حقوق الأقليات في المشاركة الفعالة في الحياة العامة والثقافية للمجتمع، بما في ذلك بواسطة "الحفاظ على مؤسساتهم الخاصة".<sup>108</sup> ولأقليات "الحق في المشاركة الفعالة في القرارات على المستوى الوطني، والإقليمي – إذا كان هذا ملائماً – فيما يخص شؤون الأقلية".<sup>109</sup>

---

<sup>107</sup> المصدر السابق، مادة 2. وإعلان القضاء على جميع أشكال عدم التسامح والتمييز بناء على الدين أو المعتقد، مادة 6.

<sup>108</sup> إعلان حقوق الأفراد المنتمين إلى أقليات قومية أو إثنية أو دينية أو لغوية، مادة 2.

<sup>109</sup> المصدر السابق.

## شكر وتنويه

الكاتب والباحث الرئيسي لهذا التقرير هو كريستوف ويلكى، من قسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في هيومن رايتس ووتش. راجع التقرير كل من إريك غولدستين، نائب المدير التنفيذي لقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وآيان غورفن، المسؤول الأول بقسم البرامج. قدم المساعدة القانونية، كلايف بالدوين، الاستشاري القانوني الأول. ساعد في ترجمة التقرير إلى اللغة العربية عمرو خيرى، منسق الترجمة والموقع الإلكتروني العربي في هيومن رايتس ووتش. حضر التقرير للنشر كل من برينت غيانوتا وناديا برهوم، المنسقان بقسم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ساعد في الإنتاج غرايس شوي، مديرة المطبوعات، وفيتزروي هوبكنز، مدير البريد.

نتقدم بالشكر للشعبة السعودية الذين تحدثوا إلى هيومن رايتس ووتش في شهري فبراير/شباط ومارس/آذار 2009، إبان الاعتقالات على ذمة المظاهرات، وكذلك نشكر نشطاء حقوق الإنسان السعوديين الذين قدموا معلومات تفصيلية وقوائم بأسماء المحتجزين، ومعلومات عن إغلاق دور العبادة الشيعية وتوقيف القيادات الدينية.